

الجمهورية التركية الجديدة.. قصة كفاح ونجاح

أنس يلمان *



عندما استيقظ الشعب التركي على حدثٍ غيّر مسار الحياة السياسيّة والاقتصاديّة في البلاد، حيث شهدت جمهورية تركيا انقلابًا عسكريًا أطاح بحكومة رئيس الوزراء آنذاك "نجم الدين أربكان" من حزب "الرفاه" وأنهى حكومته.

أردوغان.. من النضال إلى النهضة في الثاني عشر من كانون الأول/ ديسمبر 1997، مثل "رجب طيب أردوغان" رئيس بلدية إسطنبول وقتئذٍ، أمام المحكمة بسبب قراءته قصيدة إسلامية، خلال إلقائه خطابًا جماهيريًا، وبعد جلسات ومداوات حُكم عليه بالسجن أربعة أشهر قضاها عام 1999، وعُزل من منصبه في رئاسة البلدية، على خلفية الحكم. إلا أنه بعد خروجه من السجن، تمكن من تشكيل حزب "العدالة والتنمية"، وما هي إلا سنوات قليلة، حتى اكتسح الانتخابات البرلمانية عام 2002، وبدأ المسيرة التي واجه فيها تحديات حقيقية للتخلص من سيطرة العسكر وإرجاع دور المؤسسة العسكرية إلى حماية الحدود ودفع الأخطار الخارجية، واستطاعت حكومة "العدالة والتنمية" ترسيخ الحريات السياسية والدينية، والسماح للمحجّبات بالعودة إلى الجامعات والمؤسسات، وتوسيع

الحريات الدينية والتعليمية.

من جهة ثانية، اكتسبت تركيا الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال الفترة الماضية، واستطاع الاقتصاد التركي الخروج من الأزمة الحادة التي عصفت به بعد انقلاب 28 شباط/ فبراير. لكن تعزيز الحالة الديمقراطية ومنح الشعب التركي القرار الأول والأخير في صنع القرار والوقوف ضد كل من يحاول المسّ بأمن الأرض التركية ومقدساتها، ولعلّ خير ما يثبت ذلك تضحيات الشعب بدمائه وتقديمه مئات الشهداء في سبيل الوطن بقيادة حكومته، واستطاع أن يفشل محاولة الانقلاب التي تعرضت لها تركيا في الخامس عشر من تموز/ يوليو عام 2016، حيث خرج الشعب إلى الساحات والمطارات والشوارع، لحماية الديمقراطية، وفعلاً استطاع الأتراك أن يحققوا نصرًا تاريخيًا ضد أعدائهم، وأثبتوا للعالم أنّ زمن الانقلابات في بلد التطور والازدهار قد ولّى.

وصل الإسلاميون إلى مجلس الوزراء التركي عام 1996 برئاسة "نجم الدين أربكان" عقب فوز حزبه الإسلامي بالانتخابات، وتحدى قواعد العلمانية الكمالية المتشددة، التي حكمت تركيا منذ أواسط عشرينيات القرن الماضي، واستطاع أن يشكل مع حزب "الطريق القويم" تحالفًا في الحكومة الجديدة، وبدأت الحكومة الائتلافية عملها في حزيران 1996، وكان حزب "الرفاه" قد حقق نتائج كبيرة في الانتخابات المحلية، وقرت له حكم العديد من البلديات الرئيسية في البلاد، مما أثار اصطدامات يومية بين البلديات التي سيطر عليها "الرفاه" والدوائر العلمانية في المدن الرئيسية.

وقد عقدت قيادة الجيش اجتماعًا خاصًا لبحث مستقبل حكومة أربكان الائتلافية، والخطر الذي تمثله على مستقبل النظام العلماني، وبدأت قيادة الأركان سلسلة من النشاطات، التي استهدفت إضعاف الحكومة وخلق مناخ يسمح بإطاحتها، وذلك باستدعاء قضاة كبار ورؤساء جامعات وقادة اتحادات العمال والحرفيين والروابط التجارية، إلى مقر قيادة الأركان، لتحريضهم على الحكومة وتشجيعهم على إطلاق حملة شعبية ضد سياساتها بهدف اتهام حكومة أربكان بتهديد أسس النظام الجمهوري العلماني. وفي شباط/ فبراير اجتمع مجلس الأمن القومي، الذي كان أغلبية أعضائه من العسكريين، وانتهى الاجتماع بتقديم عدد من المطالب لرئيس الوزراء أربكان، تمثلت بتوسيع نطاق تحكم الدولة في المدارس الخاصة، والمؤسسات الخيرية ذات النشاط التعليمي، وإغلاق عدد من الأحزاب والصحف المتهمه بميول دينية، وإقرار قوانين تمنع المتدينين / المحجّبات على وجه الخصوص / من دخول المؤسسات الحكومية والعامّة بما في ذلك المدارس والجامعات والمعاهد العليا، وتطهير الجيش والمؤسسة العسكرية من المتدينين، وإقرار قانون بتمديد التعليم الحكومي الإلزامي إلى ثماني سنوات، بهدف تقليص تأثير مدارس الأئمة والخطباء، إضافة إلى منع المواطنين من التبرع بالأضحيان للمؤسسات الخيرية المستقلة، واقتصار التبرع على مؤسسة الجيش الخيرية فقط. وسرعان ما تغيرت الأمور وتحديداً في الـ 28 شباط/ فبراير عام 1997

* مدير المكتب الدولي في جامعة ابن خلدون